أثر تحرير التجارة الدولية على المؤشرات الاقتصادية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

ريبر محمد سليمان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير تحرير التجارة الدولية على المؤشرات الاقتصادية السعودية إذ تم الاعتماد على متغير المستقل (الانفتاح التجاري) فيما تم الاعتماد على المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، الميزان التجاري، ايرادات الرسوم الجمركية، معدلات البطالة، التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر) كمتغيرات التابعة، **وتوصلت الدراسة** إن تحرير التجارة الدولية يأثر بشكل إيجابي على (الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ايرادات الرسوم الجمركية)، بينما أثر سلباً على كل من (البطالة، التضخم) في السعودية، **وتوصي الدراسة** على السعودية أن تقوم بتنويع القاعدة الانتاجية وزيادة الاستثمار في قطاع الصناعي من أجل زيادة الصادرات وتقليل التضخم المستورد، وأيضاً تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية من أجل تخفيض نسبة البطالة.

Abstract:

The study aimed at explaining the effect of the liberalization of international trade on the Saudi economic indicators. It was based on the independent variable (trade openness), while the variables (GDP, inflation rates, trade balance, customs duties, unemployment rates, FDI inflows) The study concluded that the liberalization of international trade positively affects (GDP, FDI, customs duties), while negatively affecting both (unemployment and inflation) in Saudi Arabia. The study recommends that Saudi Arabia The people of diversifying the productive base and increase investment in the industrial sector in order to increase exports and reduce imported inflation.

أولاً: مشكلة الدراسة:

أن العديد من الدول اتجه الى الأخذ بتحرير التجارة الخارجية والدخول في اتفاق الجات، بعدما فشلت في استخدام سياسة الاحلال محل الواردات – التي تواكبها القيود والحماية للتجارة الخارجية – في أن تنهض باقتصاداتها، ومن ثم تبرز أهمية الاجابة على السؤال التالي: ما هو تأثير تحرير التجارة الدولية على المؤشرات الاقتصادية السعودية ؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

على أثر تسارع انضمام مختلف دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية الأداة الأساسية للعولمة الاقتصادية يساور القلق العديد من دول العالم النامي من الإخطار الكبيرة التي ستتعرض لها دولهم من عدم إمكان مواكبة اقتصاديات دولهم للنظام العالمي الجديد الذي سيفتح الحدود بين الدول على مصاريعها أمام التجارة العالمية وأهمية الموضوع على الساحة الدولية، وتعرضه لظاهرة خطيرة تؤثر في العالم بأكمله.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يهدف بحثنا إلى تعرف الاثار المترتبة لتحرير التجارة على المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

رابعاً: فرضية الدراسة:

على ضوء ما تقدم، وضعنا الفرضيات التالية للإجابة على مشكلة الدراسة وتتمثل في:

١- هناك أثر ايجابي لتحرير التجارة الدولية على المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

٢- ان تحرير التجارة الدولية يؤدي إلى تحسين كافة المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

خامساً: منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي مع الوصف التحليل الكلي واستخدام الأدوات التحليلية التوضيحية كالرسومات والأشكال البيانية، كما يعتمد على الأساليب القياسية من خلال الرجوع إلى البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى استخدام نموذج قياسي لقياس تحرير التجارة الدولية على المؤشرات الاقتصادية السعودية.

سادساً: حدود الدراسة:

لقد تم في هذه الدراسة استخدام بيانات تتعلق بالمؤشرات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد السعودي وتم استخدام نموذج قياسي لبيان قياس أثر تحرير التجارة الدولية على المؤشرات الرئيسية في المملكة العربية السعودية منها (الصادرات والواردات، الناتج المحلي الإجمالي، إيرادات الرسوم الجمركية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، القوى العاملة)، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦).

المبحث الأول: أثر تحرير التجارة على بعض المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

أولاً: أثر تحرير التجارة على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية:

إن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) بلغ ٣.٨% في المتوسط سنوياً، حيث ارتفع من ١٤٢٢٠٨٨ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥٨٩٥٦٢ مليون ريال عام ٢٠١٦، حيث بلغ معدل النمو في عام ٢٠٠٠ إلى ٥.٦% ثم بدأت بالتراجع في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ إلى (١.٢-) و(٢.٨) على التوالي، ويعود السبب وراء هذا التراجع إلى وصول الطاقة الإنتاجية إلى حدودها القصوى حيث استقر معدل إنتاج المملكة من النفط عند حدود ٣ ملايين برميل يومياً. وقد لجأت السعودية لتخفيض الإنتاج عن هذا المعدل في بعض الفترات لرغبتها في الحفاظ على مستوى الأسعار الحالية[i]، ثم ارتفع تدريجيا إلى ٦.٢% في عام ٢٠٠٨، ثم تراجع وبلغ (٢.١-)% في عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب انخفاض حاد في أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل إلى ٥٣ دولار[ii]، ثم ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠١٠ إلى ٥% وإلى ١٠% عام ٢٠١١، ثم تراجع تدريجياً لتصل إلى ٤.١% و١.٧% في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الشكل رقم (١).

الشكل رقم (١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦)

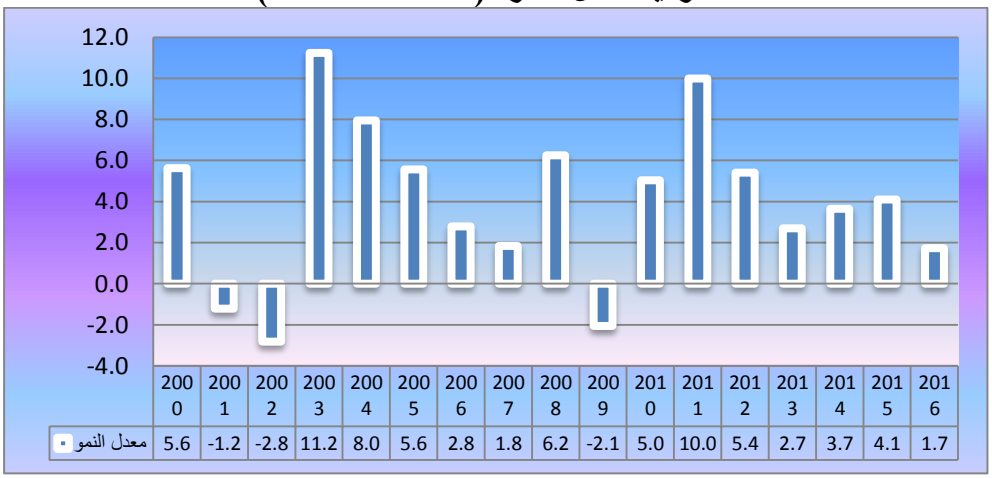

المصدر: الهيئة العامة للإحصاءات المملكة العربية السعودية.

وبما أن النفط من السلع التي لا تندرج تحت إطار منظمة التجارة العالمية، فإنه يستبعد أي أثر مباشر لانضمام المملكة للمنظمة على هذا القطاع. لذا فإن أثر انضمام

المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على نمو الناتج المحلي كان ضئيلاً محدوداً، وهو ما أكدته الدراسة التي قام بها الصندوق مع البنك الدولي. لكن كان المرجو أن يسهم هذا الانضمام في تحسين هيكل الناتج المحلي وذلك برفع مساهمة القطاعات الأخرى، لتقليص اعتماد المملكة على القطاع النفطي المتذبذب[iii].

ثانياً: أثر تحرير التجارة على صادرات وواردات المملكة العربية السعودية:

شهدت الصادرات السعودية نمواً كبيراً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦ بلغ معدل النمو الصادرات خلال هذه الفترة حوالي ٥.٥% في المتوسط سنوياً، حيث بلغ الصادرات بقيمة ٢٩٠٥٥٣ مليون ريال عام ٢٠٠٠ و زادت قيمة الصادرات المملكة العربية السعودية منذ انضمامها إلى المنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥ إلى ٦٧٧١٤٤ مليون ريال[iv] الشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٢)

قيمة الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

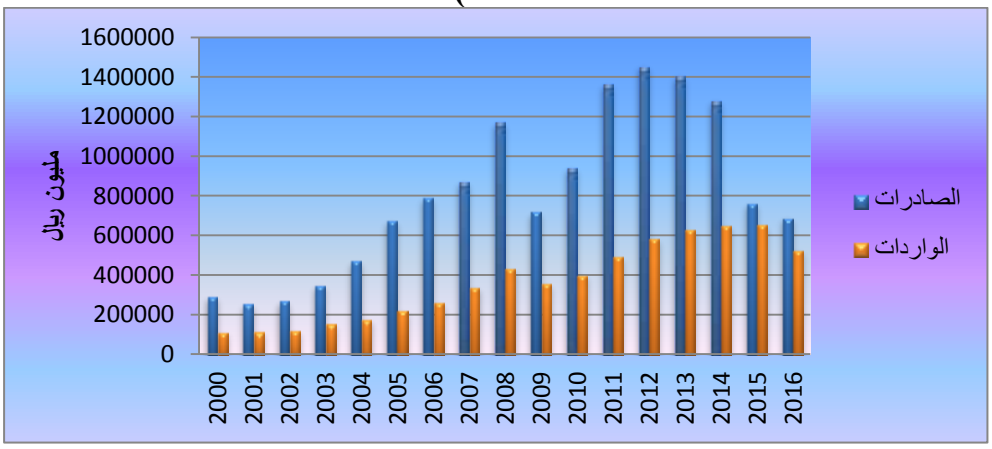

المصدر: الهيئة العامة للإحصاءات المملكة العربية السعودية.

وتجاوزت قيمتها في عام ٢٠٠٨ لأول مره في تاريخ المملكة حيث سجلت ١١٧٥٤٨٢ مليون ريال، ثم انخفض في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٢١١٠٩ مليون ريال وذلك بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ثم ارتفعت بشكل مستمر لتصل إلى ١٤٥٦٥٠٢ مليون ريال عام ٢٠١٢، ثم بدأت بالانخفاض المستمر لتصل إلى ٦٨٨٤٢٣ مليون ريال عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً[v].

أما بالنسبة للواردات شهدت الزيادة الملحوظة في الواردات المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) بنسبة النمو ٧.٩% في المتوسط سنوياً، حيث بلغت واردات المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٦٣٩١ مليون ريال،

واستمرت في الارتفاع لتصل إلى ٤٣١٧٥٣ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت إلى ٣٥٨٢٩٠ مليون ريال عام ٢٠٠٩، وذلك بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ثم بدأت بالارتفاع المستمر لتصل إلى ٦٥٥٠٣٣ مليون ريال عام ٢٠١٥، ثم انخفضت إلى ٥٢٥٦٣٦ مليون ريال عام ٢٠١٦، وذلك بسبب جانب كبير منه إلى حالة الانكماش التي تشهدها السوق المملكة العربية السعودية في أعقاب الانخفاض القوي للأسعار النفط عالمياً[vi].

ثالثاً: أثر تحرير التجارة على التضخم في المملكة العربية السعودية:

إن معدل التضخم كان متواضعاً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) قبل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية حيث بلغ (١.١-%)، وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدلات الدولية، وتشير البيانات إلى استمرار الانخفاض التضخم خلال فترة قبل الانضمام على المنظمة التجارة العالمية الذي لم يتجاوز خلالها (٠.٥٩%)، ويعود الفضل في ذلك إلى كفاءة سياسات إدارة الطلب وترشيد الإنفاق التي انتهجتها الدولة. ولا شك أن انخفاض معدلات التضخم يسهم في تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على مستوى القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم. وقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق استقرار الأسعار منها السياسات النقدية التي حرصت بصفة خاصة على احتواء السيولة الفائضة واستقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي[vii]. قد ارتفع مستوى التضخم بعد انضمام المملكة العربية السعودية الى المنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥ حيث بلغ معدل التضخم (٠.٧%)، واستمرت في الارتفاع ليصل إلى (٢.٢١%) عام ٢٠٠٦ وإلى (٤.١٧%) عام ٢٠٠٧، وهذه المعدلات من التضخم لم يعتادها الاقتصاد السعودي، الذي ظلت فيه مستويات التضخم معتدلة لفترة طويلة قبل انضمام المملكة للمنظمة، ان زيادة الطلب المحلي والعالمي أدى إلى ارتفاع أسعار معظم السلع في العالم، وهو ما نتج عنه وصول معدلات التضخم في المملكة إلى مستويات غير مسبوقة، بالرغم مما اتخذته الدولة من إجراءات للحد من ارتفاعها، وتأتي قسوة التضخم الحالي من تأثيره المباشر على أهم الاحتياجات الرئيسية للسكان الغذاء والمسكن، والتي شهدت أعلى معدلات التضخم.

وقد أدت الضغوط التضخمية إلى ارتفاع هذا المعدل إلى نحو (٩.٨٧%) عام ٢٠٠٨ وتعزى هذه الموجة من الضغوط التضخمية إلى انعكاسات أزمة الغذاء العالمية وزيادة تأثير التضخم المستورد على مستوى الأسعار المحلية بالإضافة إلى عوامل داخلية اَخرى، إلا أن الحكومة بادرت باتخاذ مجموعة متكاملة من الإجراءات لمكافحة الضغوط التضخمية (تقرير منجزات الخطة التنمية التاسعة، ٢٠١٤)، مما أدى إلى تقليص معدل التضخم إلى (٣.٥٢%) عام ٢٠١٦[viii] الشكل رقم (٣).

الشكل رقم (٣) معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

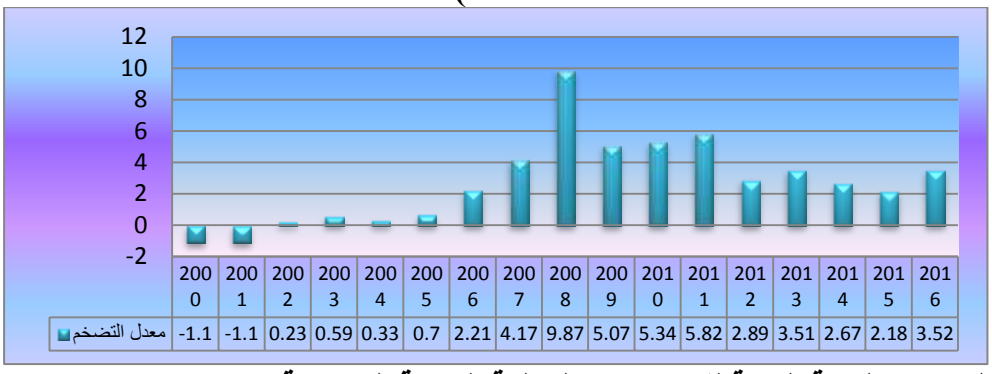

المصدر: الهيئة العامة للإحصاءات المملكة العربية السعودية.

ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور معدلات التضخم بعد انضمام المملكة العربية السعودية إلى المنظمة التجارة العالمية ان اقتصاد المملكة العربية السعودية ذات اقتصاد مفتوح حيث لا توجد فيه ضغوط تذكر على حركة السلع والأموال، كما أن القاعدة الانتاجية المحلية لهذا الاقتصاد محدودة ومع تنامي الطلب على السلع المستوردة يجعل من المملكة العربية السعودية عرضه للتضخم المستورد، وأن الاقتصاد المملكة العربية السعودية يعتمد في نموه إلى حد كبير على نمو القطاع البترولي هذا بالإضافة إلا أن الايرادات البترولية لا تزال تشكل نسبة كبيرة في إجمالي الايرادات الحكومية على الرغم من النمو الملحوظ للإيرادات الحكومية الأخرى خلال العقدين الماضيين هذا بدوره يؤدي إلى تقليل من فاعلية السياسة المالية في تأثيرها على النشاط الاقتصادي والتضخم.[ix]

رابعاً: أثر تحرير التجارة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية:

إن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٠ قد شهد تذبذباً واضحا بين الارتفاع والانخفاض، بل وفي بعض الأحيان كان سالباً، كما في عام ٢٠٠٢، الأمر الذي يشير إلى تزامن تدفق الاستثمار مع تقليص عملياته، ويعود ذلك إلى كثير من الأسباب أبرزها عدم شفافية قانون الاستثمار الذي كان ساري المفعول قبل قانون عام ٢٠٠٠، ووجود العديد من القيود، وتأخر السعودية في إصدار قانون ملائم للاستثمار، ومع صدور قانون الاستثمار الأجنبي الجديد لعام ٢٠٠٠، وقد تسارعت وتيرتها مع ارتفاع أسعار النفط وبداية خطوات السوق الخليجية المشتركة عام ٢٠٠٣ حيث بلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي ٢٩١٩ مليون ريال، ثم بدأت تحقق قفزات قوية مع انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥، وقد شهد الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ بلغ ٤٥٣٦٤ مليون ريال، حيث ساهم ذلك في زيادة درجة تكامل البلاد مع الاقتصاد العالمي، فضلا عن تقديم مزيد من التحرر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز فرص الأعمال. وهناك عامل آخر ساهم بلا شك في هذا التدفق غير المسبوق للاستثمار الأجنبي المباشر، ألا وهو إنتاج النفط وصادرات صناعة النفط، ويرى معظم أن زيادة عائدات النفط توفراً فرصا أكبر للاستثمار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بحيث تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[x].

الشكل رقم (٤) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

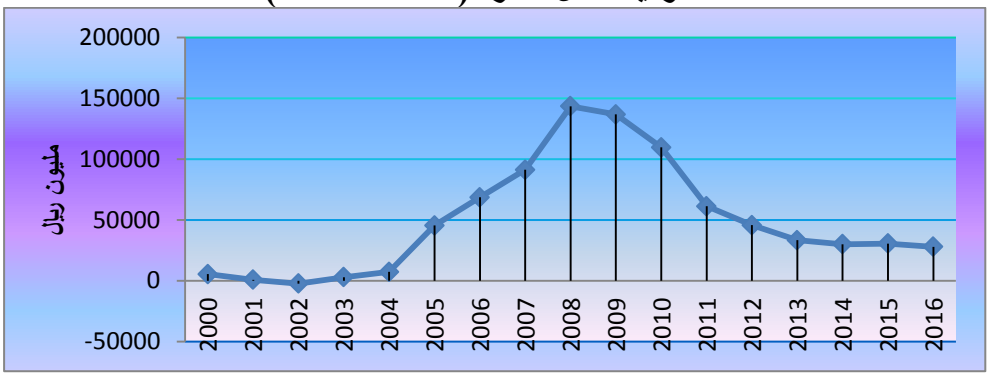

المصدر: الهيئة العامة للإحصاءات المملكة العربية السعودية.

حيث استمرت في الارتفاع لتصل ١٤٣٤٢٨ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ثم تراجعت إلى ١٣٦٧١٦ مليون ريال عام ٢٠٠٩ واستمرت في التراجع لتصل إلى ٢٧٩٤٦ مليون ريال عام ٢٠١٦.

خامساً: أثر تحرير التجارة على ايرادات المملكة من الرسوم الجمركية:

زادت ايرادات المملكة من الرسوم الجمركية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) بمعدل نمو متوسط ٦.٤% سنوياً، نلاحظ في الشكل رقم (٥) حيث بلغ ايرادات المملكة العربية السعودية ٩٦٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٠[xi]، واستمرت بالارتفاع حتى عام ٢٠٠٨ ثم في عام ٢٠٠٩ انخفضت بنسبة ١٥% عن العام السابق ٢٠٠٨ والانخفاض الإيرادات المملكة العربية السعودية من الرسوم الجمركية في هذا العام يرجع إلى حدوث أزمة الركود الاقتصادي العالمية بسبب الهبوط الحاد في أسعار العقار الأمريكي، ثم استمرت بالارتفاع لتصل ٢٥٨٦٢ مليون ريال عام ٢٠١٦.

الشكل رقم (٥) إيرادات المملكة العربية السعودية من الرسوم الجمركية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

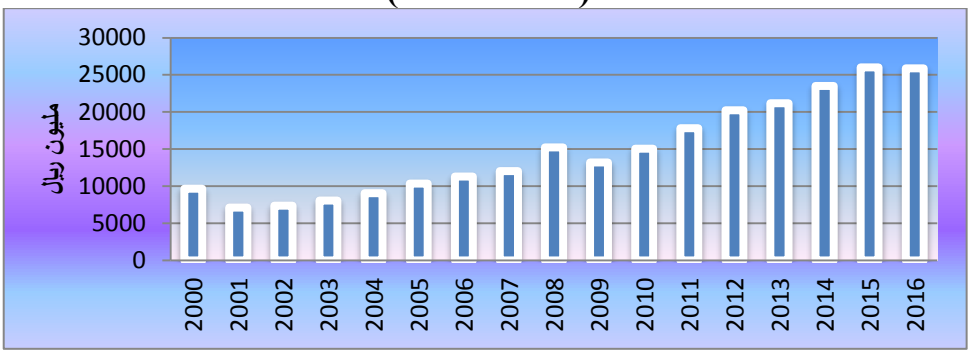

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير السنوي للمصلحة الاحصاء العامة السعودية.

سادساً: أثر تحرير التجارة على البطالة في المملكة العربية السعودية:

بدراسة ما استطاع الاقتصاد السعودي توفيره من فرص عمل خلال فترة نموه السريع من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦، نجد أنه وفر (٦٦٦٣٣٥٤) وظيفة، بمعدل نمو سنوي نسبته ٤.٩% أو ٤١٦ ألف وظيفة، الجدول رقم (١). وقد وفر القطاع العام خلال هذه الفترة ٥٥٠٠٤١ وظيفة، خصص منها ١٠٢.٦% للسعوديين. في حين وفر القطاع الخاص حوالي ١٧٥٣٧٠٦ وظيفة خصص منها حوالي ٢٨.٦٩% للسعوديين، وقد وفر قطاع الخاص ٤٣٥٩٦٠٤ وظيفة للعمالة الأجنبية حوالي ٧١.٣١%، ما يعني حصول القطاع الخاص على ثلاثة عامل أجنبي مقابل توفيره فرصة وظيفية واحدة للسعوديين. وإن العمال الأجانب في المملكة العربية السعودية واعتبارا من عام ٢٠٠٨، كان حوالي ثلثي العمال العاملين في المملكة العربية السعودية من الأجانب، وفي المحصلة فإن الاقتصاد ككل قام بتوفير حوالي ١٤٤ ألف وظيفة سنوياً للسعوديين وحوالي ٢٧٢ ألف وظيفة سنوياً للأجانب. فإذا كان الاقتصاد عاجزًا عن توفير العدد الكافي من فرص العمل لمواطنيه وهو في أفضل حالاته فكيف سيكون وضعه عندما تتراجع الدورة الاقتصادية.

الجدول رقم (١) تطور الفرص الوظيفية في سوق العمل السعودي حسب القطاع في عامي (٢٠٠٠-٢٠١٦)

قطاع	جنسية	٢٠٠٠	٢٠١٦	فرص العمل المستحدثة	نسبته من إجمالي الفرص خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦
القطاع العام	سعودي	٦١٣٣٢٢	١١٧٧٨٢٤	٥٦٤٥٠٢	%١٠٢.٦٠
	غير سعودي	٨١٤٤٨	٦٦٩٨٧	-١٤٤٦١	% -٢.٦
	المجموع	٦٩٤٧٧٠	١٢٤٤٨١١	٥٥٠٠٤١	%١٠٠

القطاع الخاص	سعودي	٢٠٩٠٠٤٩	٣٨٤٣٧٥٥	١٧٥٣٧٠٦	%٢٨.٦٩
	غير سعودي	٢٩٢٨٥٢٦	٧٢٨٨١٣٣	٤٣٥٩٦٠٧	%٧١.٣١
	المجموع	٥٠١٨٥٧٥	١١١٣١٨٨٨	٦١١٣٣١٣	%١٠٠
الإجمالي	سعودي	٢٧٠٣٣٧١	٥٠٢١٥٧٩	٢٣١٨٢٠٨	%٣٤.٧٩
	غير سعودي	٣٠٠٩٩٧٤	٧٣٥٥١٢٠	٤٣٤٥١٤٦	%٦٥.٢١
	المجموع	٥٧١٣٣٤٥	١٢٣٧٦٦٩٩	٦٦٦٣٣٥٤	%١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للإحصاءات المملكة العربية السعودية.

تبين من الجدول رقم (١) ان سوق العمل السعودي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) خلق ٦٦٦٣٣٥٤ فرص الوظيفية منها ٢٣١٨٢٠٨ فرصة فقط للسعوديين بنسبة ٣٤.٨% من إجمالي الفرص الوظيفة، وخلق ٤٣٤٥١٤٦ فرص لغير السعوديين بنسبة ٦٥.٢% من إجمالي الفرص الوظيفية أي هناك لا يبدو وجود أثر مباشر لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في تحسين نمو سوق العمل أو تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية بل زادت الاعتماد على العمالة الأجنبية [xii].

المبحث الثاني

تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٦)

لدراسة أثر الانفتاح التجاري في السعودية على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) يتعين تحديد متغيرات النموذج، واختبار استقرار السلاسل الزمنية، وتقدير الانحدار الخطي البسيط الذي يتكون من متغير مستقل واحد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) واستخدام التكامل المشترك، والسببية كرانجر.

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة للحكم على استقرار السلاسل الزمنية، وأن هدف هذا الاختبار هو فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال الفترة الدراسة، حيث وضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة لأختبار استقراريتها عبر الزمن من خلال استخدام أختبار ديكي فولر الموسع، والجدول (٢) يوضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للمتغير التابع الذي هو الانفتاح الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية التي يكون لها تأثير على المتغير التابع.

الجدول رقم (٢) ملخص نتائج (ADF) اختبار لأستقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير

المتغير	القيمة المحسوبة (ADF)	القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ٥%	النتيجة
الانفتاح التجاري (TO)	٤.١٨-	٣.٠٨-	مستقرة عن الفرق الاول
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	٣.٣٢-	٣.٠٨-	مستقرة عن الفرق الاول
ميزان التجاري (BT)	٣.٥٥-	٣.٠٨-	مستقرة عن الفرق الاول
معدلات التضخم(INF)	٤.١١-	٣.١٤-	مستقرة عن الفرق الاول
معدلات البطالة (INP)	٢.٨٠-	١.٩٦-	مستقرة عن الفرق الاول
ايرادات الرسوم الجمركية (GR)	٣.١٤-	١.٩٦-	مستقرة عن الفرق الاول
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (IF)	٢.٠٠-	١.٩٦-	مستقرة عن الفرق الاول

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 0.9

ويتضح من الجدول (٢) أنه حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان السلاسل الزمنية للمتغير والمتغيرات الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي وميزان التجاري ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة وايرادات الرسوم الجمركية وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الاول.

ثانياً: اختبار (كرانجر) للسببية:

يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية، ويبين هل هو اتجاه أحادي أو تبادلي أي كلا المتغيرين يسبب الأخر، أو انه لا يوجد علاقة سببية بين المتغيرات. ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى قيمة الاحتمالية (Prob) المعطاة في نتائج اختبار كرانجر للسببية ومقارنتها بمستوى معنوية ٥%، حيث كما موضح في الجدول الرقم (٣).

الجدول رقم (٣)

نتائج اختبار كرانجر للسببية للمتغيرات الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DINP does not Granger Cause DTO	14	0.52234	0.6101
DTO does not Granger Cause DINP		1.08912	0.3771

DINF does not Granger Cause DTO	12	0.50183	0.6257
DTO does not Granger Cause DINF		3.21737	0.1021
DIF does not Granger Cause DTO	14	1.39420	0.2969
DTO does not Granger Cause DIF		0.76569	0.4931
DGR does not Granger Cause DTO	14	3.80298	0.0635
DTO does not Granger Cause DGR		0.09002	0.9147
DGDP does not Granger Cause DTO	14	2.19478	0.1674
DTO does not Granger Cause DGDP		0.23452	0.7956
DBT does not Granger Cause DTO	14	1.17081	0.3532
DTO does not Granger Cause DBT		0.02742	0.9730

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 0.9

يلاحظ من خلال الجدول (٣) أن المتغير GDP لا يسبب TO، وأما بالنسبة للمتغير TO فأنه لا يسبب GDP لان القيمة الاحتمالية أكبر من ٥%، أي ان الناتج المحلي الاجمالي يسبب الانفتاح التجاري لكن الانفتاح التجاري لا يسبب الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد السعودي أي ليس هنالك علاقة سببية من الناتج المحلي الاجمالي إلى الانفتاح التجاري. وحيث يتبين أنه المتغير BT يسبب TO، وأن المتغير TO لا يسبب BT. ويلاحظ من خلال الجدول (٣) أن المتغير INF لا يسبب TO، بينما المتغير TO يسبب INF. وفي ما يتعلق بالعلاقة السببية بين التغيرات الاخرى، يتبين عدم وجود علاقة سببية بينها.

ثالثاً: تقدير وتحليل النتائج:

بعد الانتهاء من التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وتحويل السلاسل الزمنية غير مستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة تأتي خطوة قياس أثر الانفتاح التجاري على بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد السعودي استناداً إلى العلاقات التالية:

١. أثر الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الاجمالي.

$$GNP = f(TO)$$

الجدول رقم (٤)

نتائج تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي بطريقة (OLS)

Dependent Variable: DGDP
Method: Least Squares
Date: 12/02/17 Time: 10:56
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTO	16903215	3138842.	5.385176	0.0001
C	-2769558.	836054.1	-3.312654	0.0051
R-squared	0.674420	Mean dependent var		1687425.

Adjusted R-squared	0.651164	S.D. dependent var	801321.6
S.E. of regression	473279.4	Akaike info criterion	29.08923
Sum squared resid	3.14E+12	Schwarz criterion	29.18580
Log likelihood	-230.7138	Hannan-Quinn criter.	29.09417
F-statistic	29.00012	Durbin-Watson stat	0.963366
Prob(F-statistic)	0.000096		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 0.9.

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (٤) يمكن كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

$$GNP = -2769558 + 16903215\,TO$$

أي أن هنالك علاقة خطية طردية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي ذات تأثير معنوي عند مستوى معنوية ٥%، أي بمعنى ان زيادة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

٢. أثر الانفتاح التجاري على معدلات التضخم.

$$INF = f(TO)$$

الجدول (٥) نتائج تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم بطريقة (OLS)

Dependent Variable: DINF
Method: Least Squares
Date: 12/02/17 Time: 10:59
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTO	0.770156	0.171829	4.482112	0.0007
C	-0.168792	0.044112	-3.826412	0.0024

R-squared	0.626044	Mean dependent var	0.027493
Adjusted R-squared	0.594881	S.D. dependent var	0.031150
S.E. of regression	0.019827	Akaike info criterion	-4.872000
Sum squared resid	0.004717	Schwarz criterion	-4.780706
Log likelihood	36.10400	Hannan-Quinn criter.	-4.880451
F-statistic	20.08933	Durbin-Watson stat	1.927641
Prob(F-statistic)	0.000750		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 0.9

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (٥) يمكن كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

$$INF = -0.168792 + 0.770156TO$$

أي أن هنالك علاقة خطية طردية بين الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم ذات تأثير معنوي عند مستوى معنوية ٥%، أي بمعنى ان زيادة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.

٣. أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري.

$$BT = f(TO)$$

الجدول (٦) نتائج تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري بطريقة (OLS)

Dependent Variable: DBT
Method: Least Squares
Date: 12/02/17 Time: 11:01
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTO	2687538.	1698091.	1.582682	0.1358
C	-246877.8	452299.2	-0.545829	0.5938
R-squared	0.151766	Mean dependent var		461763.2
Adjusted R-squared	0.091178	S.D. dependent var		268577.5
S.E. of regression	256040.7	Akaike info criterion		27.86053
Sum squared resid	9.18E+11	Schwarz criterion		27.95710
Log likelihood	-220.8842	Hannan-Quinn criter.		27.86547
F-statistic	2.504883	Durbin-Watson stat		0.957499
Prob(F-statistic)	0.135816			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 0.9

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (٦) يمكن كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

$$BT = -246877.8 + 2687538\,TO$$

أي أن هنالك علاقة خطية طردية بين الانفتاح التجاري وميزان التجاري ذات تأثير معنوي عند مستوى معنوية ٥%، أي بمعنى ان زيادة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة ميزان التجاري.

٤. أثر الانفتاح التجاري على ايرادات الرسوم الجمركية.

$$GR = f(TO)$$

الجدول (٧)

نتائج تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري وايرادات الرسوم الجمركية بطريقة (OLS)

Dependent Variable: DGR
Method: Least Squares
Date: 12/02/17 Time: 11:03
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTO	133630.4	21679.47	6.163913	0.0000

C	-21110.58	5774.489	-3.655835	0.0026
R-squared	0.730737	Mean dependent var		14124.63
Adjusted R-squared	0.711504	S.D. dependent var		6085.932
S.E. of regression	3268.864	Akaike info criterion		19.13874
Sum squared resid	1.50E+08	Schwarz criterion		19.23531
Log likelihood	-151.1099	Hannan-Quinn criter.		19.14369
F-statistic	37.99382	Durbin-Watson stat		0.850742
Prob(F-statistic)	0.000025			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 0.9

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (٧) يمكن كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

$$GR = -21110.58 + 133630TO$$

أي أن هنالك علاقة خطية طردية بين الانفتاح التجاري وايرادات الرسوم الجمركية ذات تأثير معنوي عند مستوى معنوية ٥%، أي بمعنى ان زيادة الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة ايرادات الرسوم الجمركية.

٥. أثر الانفتاح التجاري على معدلات البطالة.

$$INP = f(TO)$$

الجدول (٨) نتائج تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدلات البطالة بطريقة (OLS)

Dependent Variable: DINP
Method: Least Squares
Date: 12/02/17 Time: 11:04
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTO	0.042968	0.028714	1.496433	0.1567
C	0.043702	0.007648	5.714081	0.0001
R-squared	0.137895	Mean dependent var		0.055031
Adjusted R-squared	0.076316	S.D. dependent var		0.004505
S.E. of regression	0.004329	Akaike info criterion		-7.930276
Sum squared resid	0.000262	Schwarz criterion		-7.833702
Log likelihood	65.44221	Hannan-Quinn criter.		-7.925330
F-statistic	2.239312	Durbin-Watson stat		0.717731
Prob(F-statistic)	0.156742			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 0.9

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (٨) يمكن كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

$$INP = 0.043702 + 0.042968\,TO$$

أي أن هنالك علاقة خطية طردية بين الانفتاح التجاري ومعدلات البطالة ذات تأثير غير معنوي عند مستوى معنوية ٥%. ان الانفتاح التجاري لم يؤثر على انخفاض معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية بل أدى إلى زيادة معدلات البطالة.

٦. أثر الانفتاح التجاري على التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

$$IF = f(TO)$$

الجدول (٩) نتائج تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بطريقة (OLS)

Dependent Variable: DIF
Method: Least Squares
Date: 12/02/17 Time: 11:06
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTO	532442.4	295551.8	1.801520	0.0932
C	-89786.37	78722.45	-1.140544	0.2732
R-squared	0.188193	Mean dependent var		50606.25
Adjusted R-squared	0.130206	S.D. dependent var		47783.04
S.E. of regression	44563.76	Akaike info criterion		24.36370
Sum squared resid	2.78E+10	Schwarz criterion		24.46027
Log likelihood	-192.9096	Hannan-Quinn criter.		24.36864
F-statistic	3.245473	Durbin-Watson stat		0.324650
Prob(F-statistic)	0.093191			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 0.9

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (٩) يمكن كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

$$IF = -89786 + 532442.4\,TO$$

أي أن هنالك علاقة خطية طردية بين الانفتاح التجاري و التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ذات تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١٠%، أي بمعنى ان زيادة الانفتاح التجاري تؤدي إلى التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

ومن نتائج اختبار فرضيات الدراسة وصلنا إلى أن:

* **الفرضية الأولى:** ان هناك أثر ايجابي لتحرير التجارة الدولية على المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية لكل من (الناتج المحلي الإجمالي، ايرادات الرسوم الجمركية، استثمار الأجنبي المباشر، التضخم، البطالة) وهذا يدل على أن الفرضية الثانية صحيحة.

* **الفرضية الثانية:** ان تحرير التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية يؤدي إلى تحسين كافة المؤشرات الاقتصادية فهي غير صحيحة، لأنه من خلال النموذج المستخدم وجدنا ان تحرير التجارة الدولية أثر بشكل إيجابي على (الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ايرادات الرسوم الجمركية)، بينما أثر سلباً على كل من (البطالة، التضخم) في المملكة العربية السعودية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١- حقق صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية نمواً جيداً بنسبة ١٣.١% في المتوسط سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى محاولات المملكة العربية السعودية من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر دخل أساسي لها ومن تلك المجالات التي تهدف المملكة إلى تطويرها الصادرات غير النفطية.

٢- حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ٣.٨% في المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، وان القطاع الخاص لها دور كبير في تحقيق هذا النمو حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٧.٩% عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠.٦% عام ٢٠١٦.

٣- ان انضمام المملكة العربية السعودية الى منظمة التجارة العالمية أدى إلى ارتفاع مستوى التضخم في المملكة العربية السعودية وهذه المعدلات من التضخم لم يعتادها اقتصاد المملكة العربية السعودية الذي ظلت فيه مستويات التضخم معتدلة لفترة طويلة قبل انضمامه إلى المنظمة التجارة العالمية، حيث ارتفعت من (١.١-%) عام ٢٠٠٠ إلى ٣.٥% عام ٢٠١٦.

٤- هناك تأثير واضح لانضمام المملكة العربية السعودية إلى المنظمة التجارة العالمية وما سبقه من قانون الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٠ وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ عدد المشاريع المستثمرة ١٣٦٩ مشروع خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦ وهذه المشاريع خلق ١٩٩٣٢٣ فرص وظيفة في المملكة العربية السعودية.

٥- إن انضمام المملكة العربية السعودية لم يؤثر في انخفاض ايراداتها من الرسوم الجمركية بينما ارتفعت بنسبة ٦.٤% في المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦).

٦- إن المملكة العربية السعودية عانت من مشكلة البطالة، حيث ارتفعت نسبة البطالة ٨.١% عام ٢٠٠٠ إلى ١٢.٣% عام ٢٠١٦، وذلك لا يبدو وجود أثر مباشر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية في تحسين نمو سوق العمل السعودية أو تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية، إذ أن الاختلالات

الهيكلية في سوق العمل السعودية هي نتيجة لعوامل محلية معقدة ومتداخلة تتطلب عمل عدة جهات مختلفة باتساق وتناغم وفق خطة واستراتيجية واضحة، لا أن تنفرد كل جهة بتوجه واستراتيجية خاصة بها.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب على المملكة العربية السعودية أن تقوم بتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وزيادة الاعتماد على العمالة السعودية من أجل تخفيض نسبة البطالة بين المواطنين السعوديين.

٢- من أجل مواجهة ارتفاع معدلات التضخم يجب على المملكة العربية السعودية أن تقوم بتنويع القاعدة الانتاجية من أجل تقليل التضخم المستورد، وأن يقوم بتحرير الدولار من الريال والاعتماد على سلة من العملات لتحديد سعر الريال، وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية نجد ان الأسواق المالية تلعب دوراً رائداً في امتصاص السيولة النقدية في الأسواق.

٣- نوصي بزيادة الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من اجل تطوير القاعدة الصناعية في المملكة العربية السعودية، وبالتالي يساهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إيراداتها النفطية في المملكة، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهما في خلق فرص عمل جديدة، وإضافة طاقات إنتاجية، ويساهم بشكل واسع في نقل الأصول الفكرية المتمثلة في التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتنظيمية للبلد المضيف، كما يؤدي دوراً مهما في الاقتصاد من خلال الروابط الأمامية والخلفية.

٤- يجب على المنتجين السعوديين الارتقاء بصناعتهم ومواكبة أحدث أساليب التكنولوجيا، مع العناية بتطوير أساليب تسويق منتجاتهم؛ حيث إن المملكة العربية السعودية مستمرة في عملية تحرير التجارة بموجب التزاماتها الدولية.

المراجع:

([i]) أحمد آل درويش والأخرون ، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، صندوق النقد الدولي ، سلسة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ٢٠١٥ ، ص٦١.

([ii]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، تقرير سنوي في المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩.

([iii]) أحمد آل درويش والأخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص٦٢.

([iv]) الهيئة العامة للإحصاء ، تقرير سنوي ، ٢٠٠٥.

([v]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، تقرير سنوي ، ٢٠١٦.

([vi]) الهيئة العامة للإحصاءات السعودية للمملكة العربية السعودية ، تقرير السنوي للواردات المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٢.
([vii]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، تقرير خطة التنمية السابعة للملكة العربية السعودية ، ص٧٥.
([viii]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، تقرير السنوي عام ٢٠١٣ ، ص٨٢.
([ix]) خالد عبدالرحمن البسام ، التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه و احتوائه ، تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة ، سبتمبر ٢٠١٧ ، ص٦.
([x]) محمد عبدالحميد محمد شهاب ، أثر الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٦٦ ، ٢٠١٤، ص ٣٧.
([xi]) خليل عليان عبدالرحيم ، الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص – التحديات (معهد الادارة العامة للبحوث: الرياض ، ٢٠٠٩) ص١٧٩.
([xii]) تقرير صندوق التنمية الصناعية السعودية، أثر منظمة التجارة العالمية على مؤشرات الاقتصاد السعودي بعد ثلاث سنوات من الانضمام، قسم البحوث، وحدة الدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٩، ص١٠.